

إقتراح قانون

يرمي إلى تسوية أوضاع المراقبين مساعدين والكتبة في إدارة الجمارك

المادة الأولى:

يرفّع حكماً، لمرة واحدة وبصورة إستثنائية، خلافاً لأي نص آخر، جميع المراقبين المساعدين والكتبة بالخدمة الفعلية في الفئة الرابعة، في إدارة الجمارك - وزارة المالية، إلى الفئة الثالثة في الإدارة ذاتها ويعيّنون بوظيفة مراقب في ملاكها، ودونما حاجة لأي نص آخر.
ويصار فوراً إلى تسوية وضع المراقبين المساعدين والكتبة المعنّيين على الصعيدين الوظيفي والمالي.

المادة الثانية

يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

محمد الحمّات
الحامد

الأسباب الموجبة:

نظراً للظروف الإستثنائية التي يمر بها لبنان والعالم، وتردي الأوضاع الإقتصادية والمالية والنقدية، ولدواعٍ وطنية ووظيفية جمركية وإدارية،

ولأن التعيين لوظيفة مراقب يتم من داخل ملاك الإدارة، بمعنى أنه ترفيع وليس توظيفاً جديداً،

ولأن وظيفة مراقب هي من الوظائف الأساسية والهامة في إدارة الجمارك والتي تؤمن حسن سير العمل وإنظامه في مختلف الوحدات والمراكز الجمركية وبالتالي يقتضي ترفيع المراقبين المساعدين لوظيفة مراقب فئة ثالثة في إدارة الجمارك،

ولأن هذه الوظيفة هي وظيفة فنية خاصة خاضعة للمرسوم الإشتراعي رقم ١٢٣ تاريخ ١٢/٦/١٩٥٩، وأن جميع المراقبين المساعدين والكتبة المعنيين خضعوا لدورات تدريبية في لبنان والخارج، بالإضافة إلى خضوعهم إلى دورات تدريبية متكررة في المعهد الجمركي تؤهلهم لترفيعهم إلى رتبة مراقب جمركي،

وأن الخبرة هي العامل الأهم والأجدي نفعاً في هذه الوظيفة وإن معظم هؤلاء المراقبين مساعدين والكتبة تتراوح سنوات خدمتهم الفعلية ما بين الثماني سنوات والثلاثين سنة، في الفئة الرابعة والمؤهلة لوظيفة الفئة الثالثة كما أن معظمهم من حملة الشهادات الجامعية،

وأن العديد من الموظفين المعنيين يمارسون مهام مراقب بالإنبابة نظراً للنقص الحاصل في عديد المراقبين في إدارة الجمارك.

وأن القوانين الجمركية تتطلب زيادة في عديد المراقبين الجمركيين الذين يصنفون عصب إدارة الجمارك لاسيما في الكشف ومكافحة التهريب والتدقيق وإستيفاء الرسوم الجمركية وسائر الرسوم والضرائب التي ينام بها أمر تحصيلها وتفعيل الرقابة اللاحقة التي تسهم بتعزيز الرسوم الجمركية والغرامات هذا فضلاً عن الإسهام الفعال في ضبط الحدود والمعابر.

وأن إقرار هذا القانون من شأنه المساهمة في إنقاذ الأوضاع الإقتصادية والمالية، ورفع معنويات الموظفين الجمركيين مما ينعكس إيجاباً على حسن أداء الإدارة الجمركية بما ينسجم مع الخطط الإصلاحية للحكومة ويواكب خطة تطوير وتفعيل عمل الجمارك تحقيقاً للشفافية وتعزيزاً لتبسيط الإجراءات الجمركية، تماشياً مع إدارات الجمارك العالمية ومنظمة الجمارك العالمية،

كما أن ترفيع الموظفين المعنيين في هذا الإقتراح من شأنه، بعد أن جرى تبسيط الإجراءات الجمركية وإختزال المراحل فيها، أن يلغي ملاك الكتبة الذي هو قيد التصفية.

وبما أن عدد المراقبين المساعدين المعنيين بهذا الإقتراح لا يتجاوز ٧٥ موظفاً، وأن الكلفة المالية لهذا إقتراح القانون زهيدة جداً ولا تؤثر على المالية العامة كونه ترفيع موظفين من داخل ملاك الإدارة كما أنه لن يترتب من جراء تطبيق هذا القانون أي مفاعيل مالية رجعية.

لذلك نتقدم بإقتراح القانون أملين من المجلس النيابي الكريم مناقشته وإقراره.

